

## قفاس ممارسات إءارة الأرباح ومخاطرها فف القطار المصرفف ءراسة تطبفقف فف المصارف العاملة فف اقلفم كوردستان - العراق

أ.م.ء. رزگار عبءالله صابر جاف

قسم المحاسبة / كلية اءارة والاقتصاد / جامعة صلاح الءفن - اربفيل

Rizgar.sabir@su.edu.krd

م.م. كاروان محمد فافح جلال

قسم المحاسبة / كلية اءارة والاقتصاد - جامعة اللبنانية الفرنسفة.

jalal1982@yahoo.co.uk

م.م. سردار عبءالله صابر

قسم المحاسبة / معهد الفف سوران - كلية الفف اربفيل

Rizgar.sabir@su.edu.krd

### الملخص

ان ظاهرة التلاعب فف الأرباح أو ما فعرف بإءارة الأرباح ففعبفر أهم المشكلات الفف فواجه الشركات و المسفئفرن و المفللن ا من خلال ما فظهره المعلوماف المالفة الخاصة بفلك الشركات من مضللة فؤفر فف قرفارافهم و فحللافهم المالفة حول الأءاء الفقف المصارف، لءلك ففن الكشف عن فلك الممارسات و محاولة إبراز على ففاف العمل المالف و المحاسبف سفشكل دلالات واضفة على بما فعرف بعملفاف إءارة الأرباح ، الأمر الفف فضع الإءارة المء أمام مسؤولفافها و ما ففطوف علىه فلك الممارسات من مخاطر المساهمفن و المسفئفرن و الففاف الأفرى المسفءمة للففاف ال و بالفالف ففن ففاف هذا العمل سوف فقدم معلوماف هامة للجهاف المة من المعلوماف المحاسبفة، ففجعلها عن آفار فلك الممارسات مم الإفاه الصفف للقرار الإستثمارف الرشفء من فاففة ، و ففصر المصرففة بخطررة الأمر و إنعكاسافه السلطفة على المركز المالف ا المصرففة و مسفقبل و فوؤها من فاففة أفرى .

فمفلت مشكلة الفف فف قصور ءور المعاففر المحاسبفة فف ه ممارسات الإءارة فف التلاعب بالأرباح و ما ففطوف علىها من فطفره فف الأجل الطوفل للمصرف و الفف ففكس على ضعف

### معلومات البفء

فارفخ البفء:

الاسفلام: ٢٠١٧/٤/٤

القبول: ٢٠١٧/٥/١

الففر: ٢٠١٧/6/15

DOI:

10.25212/lfu.qzj.2.3.08

الكلمات المففاففة:

*Earning management, Financial information, Bank's management, Financial Risk management.*

التشغفلفة الأمر الذي فؤثر على مستقبل المصارف وفهدهد استمر ونظراً لخطورة ممارسات اءراء الأرباح كان لا بد من البحث عن فمكن من خلالها اكتشاف هذا الممارسات وففان مخاطرها فا الدراسة تحاول البحث عن هذه الظاهرة فف مصارف الاقلفم واا على مءى ممارسة تلك للمصارف لإءراء الأرباح وخطورتها الإءارات المصارف.

### أولاً: المقدمة:

ظاهرة التلاعب فف الأرباح أو ما فعرف بإءراء الأرباح تعتبر اءءى أهم المشكلات التي تواجه المصارف والمستمرفن والمالففن المالفن من خلال ما تظهره المءلومات المالففة الخاصة بفلك المصارف من ففانات مءللة فؤثر فف قراراتهم و تحليلاتهم المالففة حول الاءاء الفقفف لفلك المصارف، و ذلك بالنظر الى الطففة المرنة التي تسمح بها المعاففر المءاسففة و تطويرها من قبل إءارات المصارف لأضفاء فؤففر الفقلبات و الفففرات فف الأرباح المءلنة خلافأ للاءاء الاقءصاءى الفعلي لها، الأمر الذي فءعو الى البحث فف العوامل و الفواف و الففائف المترتبة عنها و هو ما فحاول الباحثون أبرازة فف هذا البحث خاصة فف البفئة المءصرففة و بالفالف كان أهم ما فمفز هذه البحث انها الى جانب الدراسة التحلفلفة فأنه ففضمن دراسة تطفقففة فف المصارف العاملة فف اقلفم كوردستان باءبارها بفئة حساسة تعمل بأموال الففر و برفافة مالففة شاءة، و ذلك للوقوف على مءى تطفقف عملفات إءراء الأرباح فف هذه المصارف ومءى اءراك إءراء المءصرف لخطورة هذه الظاهرة و المشكلات الناتجة عنها و فقءفم الفوصفات اللازمة لفقاففها.

### فانفا: مشكلة البحث

ان قءور دور المعاففر المءاسففة فف مواءة ممارسات الإءراء فف التلاعب بالأرباح وما فنطوى عليها من مشاكل خطيرة فف الاءل الطوفل للمءصرف و التي ففءكس على ضعف الكفاءة التشغيلفة الأمر الذي فؤثر على مستقبل المصارف و فهدهد استمرارتها ونظراً لمخاطر ممارسات اءراء الأرباح كان لا بد من البحث عن طرفقه فمكن من خلالها اكتشاف هذا الممارسات وففان المخاطر فان هذه الدراسة تحاول البحث عن هذه الظاهرة فف مصارف الاقلفم و الففر و التعرف على مءى ممارسة تلك للمصارف لإءراء الأرباح وخطورتها على الإءارات المصارف، و بالفالف الاءابة عن الاسئلة الفالففة:

- 1- ما مقءوء بإءراء الأرباح وما أسالففها الففبعة من قبل المصارف؟
- 2- كفف ففم قفياس ممارسات إءراء الأرباح فف المصارف؟
- 3- قفياس مءى ممارسة إءراء الأرباح فف المصارف العاملة فف اقلفم كوردستان؟

### فالففا: أهمفة البحث

فمكن أهمفة الدراسة من خطورة ممارسات إءراء الأرباح من خلال التلاعب فف القوائم المالففة و ففوافو اقسام المءاسبفة و الففقفق مع الاءارات المصارف، وان ففبف معاففر المءاسبفة الفوففة الذي بفورها ففشل على المرونه المءاسبفة و البءائل المءاسبفة و ففعمفم ففطفقفها على المءفوى الفوفف ففون الاءء بعفن الاءءبار

الثغرات الموجودة بها والتي يمكن ان تفتح المجال للتلاعب المحاسبي بطريقة الإدارة الأرباح لذلك اصبح من ضروري القاء الضوء على وضع المصارف العاملة في اقليم كوردستان . لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي سيشكل دلالات واضحة على القيام بما يعرف بعمليات إدارة الأرباح ، الأمر الذي يضع الإدارة المصرففة أمام مسؤولياتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمين و المستثمرين والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية ، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف يقدم معلومات هامة للجهات المستففة من المعلومات المحاسبفة، وتجعلها عن آثار تلك الممارسات مما يعزز الإفجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشيد من ناحية ، ويبصر الإدارة المصرففة بخطورة الأمر وإنعكاساته السلبية على المركز المالي للمنشأة المصرففة ومستقبل وجودها من ناحية أخرى .

#### رابعاً: أهداف البفحث

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها واساليبها.
- التعرف على مخاطر التي تسببها ممارسات إدارة الأرباح من قبل المصارف العاملة في اقليم كوردستان .

#### خامساً: فرضيات البفحث

أما فرضيات البفحث فهو تستند الى فرضيتين رئيسيتين وهما " لا تقوم المصارف العاملة في اقليم كوردستان بممارسة إدارة الأرباح . الفرضفة الثانية لا تدرك الإدارات المصارف العاملة في اقليم كوردستان بالمخاطر المترتبة على ممارسة عمليات إدارة الأرباح.

#### سادساً: عينة البفحث وحدوده

لغرض اختبار فرضيات البفحث والتوصل الى حلول ناجحة تسهم في معالجة مشكلته وتنسم بالواقعة بحيث تكشف الممارسات ادارة الارباح تم اختيار اربعة المصارف العاملة في اقليم كوردستان باعتبارها احدي القطاعات الاقتصادية النشطة في الاقليم والاعتماد على البيانات المصارف لاعوام الاربعة (2013-2014-2015-2016) لاختبار الفرضفة (لا تقوم المصارف العاملة في اقليم كوردستان بممارسة إدارة الأرباح ). وفيما يتعلق بالفرضفة الثانية لا تدرك الإدارات المصارف العاملة في اقليم كوردستان بالمخاطر المترتبة على ممارسة عمليات إدارة الأرباح، تم الاعتماد في تحليل عينة البفحث على توزيع (65) استبانة شملت كل من الادارة العليا، الادارة الوسطى، الادارة التنفيذية للمصارف الاربعة. وبعد ان استكملت عملية جمع الاستثمارات وفحصها تبين ان عدد الاستثمارات التي اكتملت اجاباتها واصبحت جاهزة للتحليل قد بلغ (52) استثمارة. ولقد استغرقت عملية اعداد وتوزيع واستلام وتفريغ ومعالجة الاستبانة شهرين وتحديدًا 2017 لتمثل حدودا زمنية للبفحث. اما الحدود المكانية للبفحث فقد شملت اربعة مصارف رئيسفة العاملة في الاقليم تعذر علينا ذكر اسماءهم وتعتبر الحدود المكانية للبفحث.

## سابعاً: اسلوب كتابة البحث

تحقيقاً لأهداف الدراسة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى ممارسة المصارف العاملة في الاقليم لإدارة الأرباح يتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي فيما يتعلق بالممارسات الإدارية الأرباح في هذه الدراسة استخدم الباحثون "نموذج ميلر" كمقياس لإدارة الأرباح. ويرجع تفضيل الباحثون لنسبة "ميلر" إلى سهولة احتساب هذه النسبة، وأنها تعكس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل وهو الأسهل بالنسبة للإدارة من جهة أخرى ويتم الاعتماد على التحليلي احصائي فيما يتعلق لمخاطر ممارسات الإدارة الأرباح في المصارف العاملة في الاقليم.

**الدراسات السابقة :-**

1-دراسة (Dichev et al., 2012) بعنوان (**Earnings Quality: Evidence from the Field**) قامت ببحث موضوع جودة الأرباح بالاعتماد على دراسة مسحية لعينة من 165 مدير مالي في الشركات المساهمة العامة، إضافة لمقابلات معمقة مع 12 مدير مالي واثنان من واضعي المعايير. وخلصت الدراسة إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتميز بالاستمرارية، كما أنها تعكس خيارات الإفصاح الملائمة عبر الزمن وتتجنب التقديرات طويلة الأجل. كما وجدت الدراسة بأن حوالي 50% من جودة الأرباح ناتجة عن العوامل المرتبطة بالمستحقات غير التقديرية، وأشارت النتائج إلى أن 20% من الشركات تدير أرباحها لتقوم بالتضليل على أدائها الاقتصادي، وبأن المدراء الماليين يعتقدون بأن التلاعب بالأرباح من الصعب أن يكتشف من قبل الجهات الخارجية.

2- دراسة (Anjum et al., 2012) بعنوان (**Earnings Management and Firms' Profitability: Evidence from Pakistan.**) فقد اختبرت أثر إدارة الأرباح على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة كراتشي في باكستان. وشملت عينة الدراسة 98 شركة خلال الفترة 2002 إلى 2006. وقامت الدراسة بتطبيق نموذج جونز المعدل لحساب المستحقات التقديرية والتي تستخدم كمقياس لإدارة الأرباح، بينما تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الموجودات. وباستخدام تحليل الانحدار، أظهرت النتائج بأن إدارة الأرباح تأثير سلبي على ربحية الشركات مما يعني بأن ازدياد ممارسات التلاعب بالقوائم المالية للشركات يساهم في تخفيض مصداقيتها وبالتالي تخفيض ربحيتها.

### 3-دراسة ( Tendelloo , 2005 ) بعنوان ( Earning Management under German GAAP versus IFRS )

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقىق وإدارة الأرباح فى الشركات الخاصة إعتماًداً على الدراسات السابقة التى أثبتت أن جودة التدقىق تعمل على الحد من إدارة الأرباح فى الشركات العامة فى أوربا ، بالإضافة إلى إفتراض وجود تباىن بين جودة التدقىق التى تقوم بها الشركات الأربعة الكبار وشركات التدقىق الأخرى من غير الكبار ، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة فى البلدان التى تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر تكون أقل ممارسة لإدارة الأرباح ، كما أن جودة التدقىق وقوانين حماية المستثمر هما بديلان للحد من إدارة الأرباح وأن الفرق فى نوعىة التدقىق التى تقوم بها الشركات الأربعة الكبار والشركات الأخرى يكون ضعيفاً أو ضئلاً فى البلدان التى تطبق قوانين حماية قوية للمستثمر .

### 4-دراسة( الداكور، 2013) بعنوان " :أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن فى الحد من إدارة الأرباح "

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقىق هدف الدراسة تم اختيار ثماني من الوحدات الاقتصاءىة الموجودة فى قطاع غزة، وقد تم اختيار عىنة الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام بطرىقة العىنة العشوائىة الطبقية حسب الشركة والمكان الجغرافى. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحلىلى وصممت قائمة استقصاء وزعت على الوحدات المختارة وبلغ عدد المستجىبين ،96للحصول على المعلومات عن المتغىر المستقل(بطاقة الأداء المتوازن).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصاءىة الفلسطينىة تطبق بطاقة الأداء المتوازن بنسب متفاوتة، وأن جمىعها تمارس سىاسة إدارة الأرباح، كما بينت الدراسة أنه توجد علاقة عكسىة بين تطبيق بطاقة الأداء المتوازن بمحاورها الأربعة وبين الحد من إدارة الأرباح فى الوحدات الاقتصاءىة الفلسطينىة.

5- دراسة (نور ومطر، 2013) بعنوان (مدى ممارسة الإدارة فى الشركات المساهمة العامة الأردنىة لأسالىب إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على موثوقىة بىاناتها المالىة المنشورة) يبحث واقع ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنىة، واختبار أثر هذه الممارسات على موثوقىة البىانات المالىة المنشورة، ومعرفة الوسائل اللازمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة العامة الأردنىة. وتوصلت الدراسة الى أن هناك ممارسات فعلىة لإدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنىة، وبأن هذه الظاهرة تزايدت بفعل تداعىات الأزمة المالىة العالمىة خصوصاً فى الشركات المتعثرة. كما أشارت النتائج لوجود أثراً متفاوتة لإدارة الأرباح على موثوقىة البىانات المالىة المنشورة التى تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنىة.

6- ( الداكور وعابء ، 2009 ) بعنوان: "أثر السىاسات المحاسبىة لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الشركات المتداولة، فى بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة إلى قىاس أثر التغىر فى السىاسات المحاسبىة بغرض إدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصاءىة المتداولة فى سوق فلسطين للأوراق المالىة حيث تم اختبار الشركات التى

ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغة 14 وحدة مقارنة مع الوحدات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها بعدد (8) وحدات ، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات تبفن أن إدارة المكاسب كان لها تأثيرا معنويا على أسعار الأسهم مما فشر إلى أن إتباع سياسات محاسبفة متغيرة كان له تأثيرا على إستقرار الدخل بدوافع تحقيق مصلحة الإدارة بالإضافة إلى الدوافع الضرفبفة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الإفصاح وتبني إستراتيجية واضحة لدى الشركات في إدارة المكاسب لغرض تحقيق الإستقرار لأسعار الأسهم بصورة شفافة في السوق المالي .

### ما تتحتوفه هذه الدراسة مغيرا للدراسات الأخرى :-

فبضح من الدراسات السابقة أن ممارسات إدارة الأرباح تعتبر إحدى أهم المشكلات التي تواجه قطاعات المصارف والمستثمرفن والمحللفن الماليفن من خلال ما تظهره المعلومات المالية الخاصة بتلك القطاعات من بيانات مضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي لتلك البنوك ، وذلك بالنظر إلى الطبفة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبفة وتطويعها من قبل إدارة المصارف لاختفاء تأثير التقلبات والتغيرات في الأرباح المعلنة في القوائم المالية الختامية من قبل المصارف التجارية خلافاً للأداء الإقتصادي الفعلي لها ، الأمر الذي يدعو إلى البحث في العوامل والدوافع والنتائج المترتبة عنها ، وهو ما تحاول هذه الدراسة إبرازة خاصة في قطاع المصارف ، وبالتالي فإن أهم ما فمفز هذه الدراسة أنها دراسة تطبيقفة في المصارف العاملة في اقليم كوردستان بإعتباره فعمل بأموال الغير وبرافعة مالية شاذة ، وذلك للوقوف على مدى تطبيق عمليات إدارة الأرباح من قبل هذا المصارف. لذلك فإن الكشف عن تلك الممارسات ومحاولة إبراز أثرها على نتائج العمل المالي والمحاسبي في القوائم الحسابات الختامية فشكل دلالات واضحة على القفام بما فعرف بعمليات إدارة الأرباح ، الأمر الذي فضع الإدارة المصرففة أمام مسؤولفاتها وما تنطوي عليه تلك الممارسات من مخاطر على المساهمفن و المستثمرفن والفئات الأخرى المستخدمة للبيانات المالية. ومدى إدراك الإدارة المصرففة لخطورة هذه الظاهرة والمشكلات الناجمة عنها وتقديم التوصفات اللازمة لتفادفها . وبالتالي فإن نتائج هذا العمل سوف فقدم معلومات هامة للجهات المستفبفة من المعلومات المحاسبفة، وتجعلها عن آثار تلك الممارسات مما فعزز الإتجاه الصحيح للقرار الإستثماري الرشفد من ناحية ، وفبصر الإدارة المصرففة بخطورة الأمر وإنعكاساته السلفبفة على المركز المالي للمنشأة المصرففة ومستقبل وجودها من ناحية أخرى.

### الخلفية النظرفة

#### 1-طبفة وأغراض عمليات إدارة الأرباح :-

فعتبر تعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة وتتنوع مصالحها من أهم أسباب التعارض والتضارب ففما فببناها، وهو ما قد فدفع إدارة الشركة للإفصاح عن المعلومات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، فمصلحة إدارة الشركة تتمثل بالإفصاح عن معلومات تدل على حسن أداء الشركة وارتفاع ربحفها لأن مكافآت الإدارة ترتبب بنتائج أداؤها والذي فعتمد على عدد من المعايير من ضمنها



الأرباح, فف ءفن مصلءة المساهمن ءالفرن والمستهمرن المءوقفن فف ءصول على معلوماء موءوقة عن الشركة بعب نظر عن إعببفة أو سلبة هءة المعلوماء, وهءا فنبق على الأطراف الأءرى المعنفة (Brown & Hillegeist, 2006:18). وقء ءعرض العءفء من الباءفن فف الوقت ءالفرن إلى مفهوم إءارة الأرباح وءكررنا بأن إءارة الأرباح ءم بءءف ءءاءفر على الأرقام المءاسبفة فف القوائم المالفة للبنوك ءءارفة من ءلال إستغلال المرونة ءفف ءسمء بها السفساء المءاسبفة وممارسة ءءءفراف الشءصفة للإءارة المصارف (Parfet, 2000: 481-488), و فءكر (Mulford, et. al., ) فف ءعرففه عن المءاسبفة الإءءاعفة بأنها عبارة عن الإءراءاء أو ءءوواء ءفف ءسءءم للءلاعب بالأرقام المالفة, باسءءءم ءفراءاء وممارساء المباءئ المءاسبفة, أو أف إءراء أو ءءوة باءءاء إءارة الأرباح أو ءمهفء ءءءل. (Mulford, et. al., 2002: 13), ءفف فمكن عبرفا إستءءم عءة أسالفب لإءهار نءاءء الوءءة الإءءصاءفة ومركءها المالف بصفرة مءالفة للواقع الإءءصاءف وبءالف بءءاء بعض الأنشءة أو ءعبلفها بما فلائم أءراض الإءارة (Mulford & Comiskey, 2005: 288), و فطلق عبارة على هءة الأسالفب عءة مسمفاء مءل المءاسبفة الإءءالففة (Aggressive Accounting), إءارة الأرباح (Earning Management), (Creative Accounting), ءمهفء ءءءل (Income Smoothing) وهف ءمفعها بمعنف واءء وءسءءم ءءءراء فف المباءئ المءاسبفة لأءل إءهار المركء المالف بالصورة ءفف فرفءها مءفر و الشركات (Amat & Goethorpe: 2005:56).

ومع أن معظم الباءفن فءءون إلى إءفاء السمة السلبة على إءارة الأرباح إلا ان البعض منهم مءل (Mckee, 2005, p.82) اءء موقفا معاكسا ءفن وصفها بأنها إءراءاء معقولة ومقبولة من الناءفة القاءونفة فقصء بها إذا ما مورسء مءلا ضمن أسلوب ءمهفء ءءءل ءءقق عنصر ءءباء النسبف للأرباح ءفف فءعلها قابلة للءنبؤ. أما (Ronen & Yaaris, 2008:114) فقء اءءءا موقفا وسطا بفن الرأففن السابفن إذ فرفا بأن الأءر ءفف فنشأ عن إءارة الأرباح فمكن أن فكون مففءا إذا ما نظر إليها باءءبارها ءوفر للملاك وءفرهم من أصحاب المصاءل مؤشراً عن أءاء الشركة فف الأءل الطوفل ءءى لو اءفف عنهم أءاءها ءءقفف فف الأءل القصفر, لءن (Giroux, 2004, :2) ربط الأءار ءفف ءءرب على إءارة الأرباح بطبفة الإءراءاء ءفف ءمارس فف هءا المءال وبءلك فمكن أن ءءراوح هءة الأءار بفن أن ءكون معقولة ومقبولة أءفانا ءءصل إلى مسءوى الغش أو الإءءفال فف أءفن أءرى.

وبءالف فان إءارة الأرباح ءءمءل بعملفة ءءرف أو ممارسة فسءطف المءاسبون اسءءءم معرفءهم بءءءراء فف المعافبر المءاسبفة والقوائن المءاسبفة ءفف لم ءعطف اءلب المواءف وممارساء المءاسبفة لمعالبة الأرقام المسءلة فف ءساباء الشركات أو ءءلاعب بها وءفء ان ممارساء أو ءءرف المءعمء للأرباح هوللوصول إلى أرقام مءاسبفة ءءالف بشكل أساسف عما فمكن أن فكون عبفه الأمر فف عباب هءا ممارساء أو ءءرفاء وءل ذلك بقصء ءءقق أهداف مءءة, ولهءا الأمر فأنه فمكن ءلءفص مفهوم إءارة الأرباح من وءهة نظرنا بأنها عبارة عن " عملفاء ءءرف أو ممارساء مءاسبفة ءءفءة ومعقءة ومبءكرة فقوم من ءلالها المءاسبون بالمواقفة وءءوصفة الإءارة

لاستخدام معرفتهم بالثغرات القانونية لمعايير والقواعد والقوانين المحاسبفة بقصد معالجة الأرقام المسجلة فف حسابات الشركات أو التلاعب بها وتحرففها بغرض تحقق أهداف تحددها الإدارة".

## 2-دوافع إدارة الأرباح

قام (Healy and Wahlen) بتصنيف دوافع المفررفن نحو ممارسات إدارة الأرباح فف الشركات إلى ثلاث مجموعات هف :

1-دوافع تتعلق بسوق المال capital market motivations : لا شك أن المعلومات المحاسبفة للقوائم المالية المنشورة للمنشآت فف السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفیداً للإعتماد علفها من قبل المستثمررفن والمحللرفن فف إتخاذ قراراتهم من جهة وإيجاد دافع لدى المفررفن للتلاعب فف الأرباح من جهة أخرى وذلك فف محاولة منهم للتأفر على أداء سعر السهم فف سوق المال فف الأجل القصفر، (Healy and Wahlen 1999:368). كذلك فإنه عند طرح أوراق مالية جففة للشركة للاكتتاب ، ففكون لدى المفررفن حافظاً آخر للتلاعب فف الأرباح (نحو الارتفاع) بغرض التأثير على المستثمررفن ودفعم نحو شراء هذه الأوراق المالية الجففة .

(Cohen and Zarowin, 2010:6). إضافة إلى ذلك فإنه تتوافر فف سوق المال (وخصوصاً فف الدول المتقدمة) مجموعة من توقعات المحللرفن المالفرفن ، الأمر الذف فدفع المفررفن نحو التلاعب فف الأرباح المنشورة بغرض جعلها متففة مع هذه التوقعات (Healy and Wahlen, 1999:368).

## 2- دوافع تتعلق بالتعاقدات contracts motivations :

تستخدم الأرقام المحاسبفة فف بعض الأحيان للمساعدة فف صفاغة مجموعة من تعاقدات الشركة مع أصحاب المصالح ، وفمكن أن فؤدف ذلك لإيجاد دافعا لدى المفررفن للتلاعب فف الأرباح بغرض إتمام هذه التعاقدات بالشكل الذف فحقق أهداف هؤلاء المفررفن (Healy and Wahlen 1999:368). وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على نوعرفن من التعاقدات ، الأول منها هو التعاقدات الخاصة بالاقتراض والفف عادة تكون مقففة بمجموعة من الشروط debt covenant . وعند مخالفة هذه الشروط قد فتم إنهاء التعاقد وتوقيع جزاءات على الشركة (Benrud 2011). ووجود هذه الشروط فف اتفاقات الدفون فولد الدافع لدى المفررفن للتلاعب فف الأرباح بغرض تجنب مخالفة هذه الاتفاقات (debt covenant violation) Roychowdhury 2006. أما النوع الثاني فهو التعاقدات الخاصة بتعوفضات الإدارة (المكافآت) management compensation contracts والفف تعتمد بشكل أساسي على رقم الأرباح ، وهذا من شأنه أن فدفع المفررفن نحو فزافة الأرباح بغرض تحقق منافع شخصية لهم (Ibrahim and Lloyd 2011).

3- دوافع تتعلق بالتشرفعات regulation motivations : فحكم عمل الشركات العفر من التشرفعات الفف قد تولد لدى المفررفن الدافع لإدارة الأرباح . وقد أشار Healy and Wahlen 1999:368 إلى أن هذه التشرفعات قد تكون خاصة بقطاع معين industry regulation مثل قطاع المصارف الذف فخضع لتشرفعات خاصة مثل متطلبات كفافة رأس المال capital adequacy requirements . وقد تكون تشرفعات عامة مثل تشرفعات مكافحة احتكار anti-trust regulation أو ففرها . وقد فدفع وجود مثل هذه التشرفعات إدارة الشركة للتلاعب فف الأرباح لكي تبدو الشركات ملتزمة بهذه التشرفعات بغرض تجنب التدخل الحكومي government intervention وفف بعض



الأحفران لكف تبدو أقل ربحفة بغرض الحصول على الإعانات الحكومية (governmental subsidies) ( Healy and Wahlen 1999:368 ; Roychowdhury 2006) . من جهة أخرى ترى (Scott and Pitman, 2005) ان الإدارة الشركات قد تلجأ الى ممارسات إدارة الأرباح مستندة الى المبررات الآتفة :

- 1- أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء أكانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري .
- 2- أنها لا تخالف المبادئ المحاسبفة المتعارف عليها
- 3- أنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها.

### ثالثا: طرائق وأساليب إدارة الأرباح

فبفبن مما سبق أن هناك العفد من الءوافع التي تحفز الإدارة الى إدارة أرباحها بغرض تحسين العلاقة مع الءائفن والمستهفرن والعاملفن فضلا عن تقليل الأثار السلففة لتقلبات الءخل خلال الفترات المتتالفة ، لءلك تتخذ الإدارة من بفن الءبائل المحاسبفة ما يعظم منفعتها مستغلة فف لءلك ما تسمح به المرونة فف تطبيقات المعاففر المحاسبفة والتي تؤثر على الأرباح فف إتجاه أو آخر وبفن تلك الطرائق والأسالف ما فلف :- ( Scott and Pitman , 2005 )

- إستءءام تقفررات متفانلة حول العمر الإنتاجف للموءوءات الثابفة بغرض تخففض قسط الاءنثار وبالثالف تضخم الأرباح .
  - إستءءام تقفررات متفانلة لءى تصنيف الءفون والتسهفلات الإئفماففة الممنوحة بما فففح المجال لتخففض المخصصات المكونة لمقابلة الءفون المشكوك ففها وبالثالف تضخم الأرباح .
  - التلاعب فف فوففث إئباف الأرباح المتعلقة بففع الأصول كالأوراق المالففة والموءوءات الثابفة مما فؤءف الى التأثير فف أرقام الأرباح .
  - لجوء بعض المفررفن الى إستءءام ففم سوقفة متفانلة عند فقفرم المءزون كأساس عند المقارنة بفن التكلفة أو السوق،ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح .
  - الففام بمعالجة بعض مصروفاف الصفانة على أنها مصروفاف رأسمالففة وتحمفلفا على ففمة الموءوء بغرض تءعم الأرباح المالففة .
- من جهة أخرى ففطلب نظام المحاسبفة على أساس الاسءءاق- وفقا للمعاففر المحاسبفة المتعارف عليها- من المفررفن الففام بوضع العفد من التقفررات المحاسبفة التي لها تأثير جوهرف على الأرباح المعلنة. ومن بفن أحكام التقفررات المحاسبفة التي فمكن أن تؤثر على الأرباح (Scott and Pitman 2005) فف اتجاه أو آخر ما فلف:
- تطلب عقود الإنشاءات طوفلة الأجل تقفررات تتعلق بالءءدم فف انجاز الأعمال وتكلفة هذا الانجاز. وبالثالف فمكن للمفررفن أن ففءءدموا تقفررات متفانلة للءءدم فف انجاز الأعمال، وءلك بغرض تضخم الأرباح.
- ففطلب اءءساب الإهلاك تقفرر العمر الإنتاجف وففمة الخرءة للأصول القابلة للإهلاك، وبالثالف فمكن للمفررفن أن ففءءدموا تقفررات متفانلة للعمر الإنتاجف وففمة الخرءة ، وءلك لءءنفة مصروف الإهلاك بلفة تضخم الأرباح.

-يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

-يجب تصنيف التكاليف الى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية (Borderline Costs) كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي الى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والموجودات الثابتة، مما يؤدي الى تدعيم الأرباح. -يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الموجودات على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

-يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية. -يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

-يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح. هذا وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية الأمريكي (SEC) إلى أنه حين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل المؤسسة فإن جزءاً كبيراً من وقت المديرين في المراكز العليا يستنفذ لإيجاد الطرائق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة، مما يبرز معه الحاجة للبحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية Warning Signs تشير إلى وجود تلك الظاهرة ومن أهمها ما يلي :- (2002 : Magrath&Weld)

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .
  - حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات .
  - مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء .
  - احتياطات لا ترتبط بينود الميزانية العمومية .
  - أرباح لا تتفق بدقة أو بصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .
- أمام كل ما سبق بدأت تثار الشكوك حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي تقوم المنشآت بنشرها وما إذا كانت تنطوي على تغييرات ترتبط بممارسات الإدارة وسلوكها في التأثير على الدخل وإظهاره بصورة مخالفة للواقع .

#### رابعا- الكشف عن إدارة الأرباح

لا شك ان مكافحة ممارسات إدارة الأرباح تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بممارسات إدارة الأرباح وذلك

لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما فلي أهم الاتجاهات والوسائل والأسالف الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها وذلك كالأففة :-  
 (1) توفقت واختيار الطرفة المحاسبفة: أشارت التعرففات السابقة إلى أن إدارة الأرباح تتضمن استخدام الممارسات المحاسبفة المناسبة التي تحقق من خلالها الإدارة أهدافها. وتقوم إدارة الشركة بإدارة الأرباح من خلال أسلوبفن:

أ-الاختفارات المحاسبفة من المبادئ المحاسبفة المتعارف عليها (GAAP): ففنا فكون من الممكن لإدارة الشركة أن تختار من بفن المبادئ المحاسبفة، ففنا عادةً ما تختار ما فتناسب مع أهدافها الخاصة والتي من شأنها تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة من قبل الإدارة. كما أن توفقت استخدام الأسلوب المحاسبف أو الاختفار المحاسبف فلعب دوراً كبيراً لأنه قد فكون أسلوب لإدارة الأرباح. فمثلاً بفنت دراسة (Aboody and Lev, 1998) أن الشركات الصغفرة ذات المففونفة العالفة والأرباح المنخفضة، تلجأ لرسملة تكالف البعث والتطوفر لأن هذا فظهرها أقوى مالفاً، بفنا تقوم الشركات الكبفره ذات المففونفة المنخفضة والربففة المرتفعة باعتبار تكالف البعث والتطوفر على أنها مصارف.

ب-القرارات التشغيلفة: وتسمى أفاً بإدارة الأرباح الاقتصاففة، وتتضمن ففام الإدارة باتخاذ القرارات التشغيلفة وفقاً لتأفرفها على الأرباح وبما فحقق مستوى الربففة المستهدف من قبل الإدارة، مثل ففام الشركة بالحد من مصارف الصفانة للعام الحالي بهدف فزافه أرباحها المعلنة. وبقف أن نشفر هنا أن اختفار توفقت واختفار الطرفة المحاسبفة أو اختفار إدارة الأرباح الاقتصاففة لا فعكس بشكل واضح إدارة الأرباح فف الشركة. لذلك لجأت العفد من الدراسات باختبار مجموعات مختلفة من الخفارات المحاسبفة من خلال تصنف كل خفار محاسبف حسب إسهامه فف فزافه أو تخففض الربف، وبعدها ففم دراسة هذه المجموعات بشكل منفصل على عفنة من الشركات (Christie and Zimmerman, 1994).

(2) المستحقات المحاسبفة: فمكن استخدام المستحقات المحاسبفة (Discretionary Accruals) كطرفة لمعرفة خفارات الشركة المحاسبفة وبالتالي الكشف من خلالها عن إدارة الأرباح. وتتضمن المستحقات المحاسبفة على جزأفن أساسفن هما المستحقات التقفرففة (Discretionary Accruals) والمستحقات ففر التقفرففة (Nondiscretionary Accruals). ففث فمكن استخدام المستحقات التقفرففة لقفاس إدارة الأرباح والكشف عنها. وتعرف المستحقات على أنها الفرق بفن صافف الدخل والتدفقات النقفة من الأنشطة التشغيلفة (Richardson et al., 2001).

ونظراً لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات التقفرففة بشكل مباشر من خلال القوائم المالفة، فلا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرفاففة. وقد تم تطوفر أول نموذج لقفاس إدارة الأرباح من قبل (Healy, 1985)، والذي قام باختبار سلوك إدارة الأرباح من خلال ترتيب بفانات دراسته إلى مجموعات. وقد أدت هذه الدراسة إلى تطوفر نموذج إدارة الأرباح التالي (Young 1999):

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}}$$

حيث أن  $DAC_{i,t}$  هي المستحقات المقدرة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، و  $TA_{i,t}$  هي إجمالي المستحقات للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، و  $A_{i,t-1}$  هي مجموع الموجودات للشركة  $i$  خلال الفترة السابقة  $t-1$ . وتشير المعادلة السابقة إلى أن المستحقات المقدرة هي عبارة عن نسبة المستحقات في هذه السنة مقسومة على مجموع الموجودات للفترة السابقة. ويعود السبب في استخدام إجمالي الموجودات للفترة السابقة إلى أن معظم المستحقات عادةً ما ترتبط بالفترات السابقة وليس بالفترة الحالية، بمعنى أن المستحقات غالباً ما تعود للسنة المالية السابقة.

بعدها قام الباحث ((Dechow et al., 1995)) بتطوير النموذج السابق كما يلي:

$$DAC_{i,t} = \frac{(TA_{i,t} - TA_{i,t-1})}{A_{i,t-1}}$$

بعدها جاء الباحث (Friedlan, 1994) والذي احتسب النموذج السابق باستخدام المبيعات (S) بدلاً من مجموع الموجودات (TA)، وبالتالي أصبح النموذج كما يلي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{S_{i,t}} - \frac{TA_{i,t-1}}{S_{i,t-1}}$$

على صعيد آخر، قام الباحث جونز بتطوير نموذج جونز (Jones, 1991) والذي أصبح أكثر نماذج حساب المستحقات شيوعاً و استخداماً، و يقوم النموذج على حساب المستحقات غير المقدرة من خلال نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، حيث تتضمن المتغيرات المستقلة على التغير في المبيعات و الممتلكات و المباني و المعدات. وقد تم صياغة هذا النموذج كالاتي:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \beta_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \beta_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن  $\Delta REV_{i,t}$  هي التغير في المبيعات من الفترة السابقة  $t-1$  للشركة  $i$ ،  $PPE_{i,t}$  هي إجمالي الممتلكات و المباني و المعدات، و  $\varepsilon_{i,t}$  هي الخطأ العشوائي. بعدها يتم حل المعادلة السابقة من خلال استخدام المعاملات التي تم الحصول عليها و ذلك حسب النموذج التالي:

$$DAC_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} - \left[ \hat{\beta}_{0,i} \frac{1}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{1,i} \frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} + \hat{\beta}_{2,i} \frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right]$$

وفي الدراسة الحالية استخدم الباحثون "نموذج ميلر" كمقياس لإدارة الأرباح. ويرجع تفضيل الباحثون لنسبة "ميلر" إلى سهولة حساب هذه النسبة، و أنها تعكس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق قصير الأجل وهو الأسهل بالنسبة للإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام الاستحقاق لتسوية المشاكل المرتبطة بتوقيت التدفق النقدي في فترة معينة و ينتهي أثر الإجراء الذي اتخذته الإدارة في الفترة التالية و هذا ينعكس على رأس المال العامل. و كما أن (نسبة ميلر) تقوم على أساس حساب النسبة بين التغير في صافي رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب و صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر أقل تعرضاً للتلاعب، ثم يتم حساب التغير في هذه النسبة في الفترة الحالية عن الفترة السابقة. فإذا كانت هذا التغير يساوي صفر فإن ذلك يعني عدم وجود

ممارسات لإدارة الأرباح . أما إذا اختلفت قيمة التغير عن صفر سواء بالسالب أو الموجب فإن ذلك يعني أن الإدارة متورطة في ممارسة إدارة الأرباح وبقدر ابتعاد قيمة التغير في نسبة ميلر من فترة لأخرى عن الصفر يكون حجم إدارة الأرباح

$$(\Delta WC / CFO)_{t-0} - (WC / CFO)_{t-1} = 0$$

حيث تشير:

**Change in Net Working Capital:  $\Delta WC$**  إلى التغير في صافي رأس المال العامل  
**Operating Cash Flow CFO** إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

#### خامسا-المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح :-

من المعلوم أن إهتمام مستخدمي ومحلي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل بإعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي إرتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها ، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة ، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه . ( Domash , 2005 ) و على الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيهماثل ( الإستحقاقات الإختيارية ، التقديرات المحاسبية ، والتغيرات المحاسبية الإختيارية البديلة ) وذلك لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم ( Beneis , 2002 ) ، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي:- ( Clikeman , 2003:pp69-78 )

أ-الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للمنشأة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة حيث أن تأجيل الإعراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة المنشأة في السوق ، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل .

ب-إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية ، حيث أن لجوء هذه الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الإنتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة .

ج-التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة W.R. Grance ، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام 1990 - 1992 م وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها

المعلنة وتسجل احتفاطفا بقفمة 55 ملفون دولار ثم قامت بفبن عامف 1993 و 1995 بإعافة تلك الإحتفاطفا إلى الأرباح . وفخلص البافئون مما سبق إلى أن ممارسة الإدارة لعملفا إدارة الأرباح فف القوائم المالفة للشركة كنتفجة لتعارض النئاف مع اءاف الشركة المرجوة، وان كان فحقق مصلحة الإدارة فف الفرة الءالفة، إلا أنه ففعارض مع مصلحة الشركة فف المسئبل من خلال تخففض قفمة المنشأة وتلاشف المعاففر الأخلاقفة للشركات وفرض العقوبات الاقتصاففة وإعافة إءءاف القوائم المالفة عند اصءاف القوائفن و عقوبات صارمة على الشركات الفف قامت بإءارة أرباحها.

### الءانب العلمف :

تءءءء الدراسات الفف ءءءءء عن نماءف قفاس إدارة الأرباح لكن فف هءه الدراسة قام البافء باءءاف نموء (Miller) نظرا لأنه الأءء فف هءه النماءف ولسهولة ففبفه وسهولة الءصول على البفاناف اللازمة لتفبفق هءا النموءف لقفاس إدارة الأرباح.

فبما أن عناصر الموءوءاف والمطلوباف المءءءولة هف العناصر المكونة لرأس المال العامل (الموءوءاف المءءءولة - المطلوباف المءءءولة) فقد اسءءء (Miller , 2007) نسبة للعلاقة بفبن الفءفر فف رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتءفق النقءف من الأنشءة الفشفلفة كعنصر ففر معرض للتلاعب. وقد أطلق على هءه النسبة نسبة مفلر (Miller Ratio) ( و فمكن اسءءءام هءه النسبة لاكنشاف التلاعب فف الأرباح ففء ففكون قفمءها صفر فف ءالة عءم وءوء تلاعب أما إذا إءءلف نسبة مفلر عن الصفر) (سواء بالسالب أو الموءب) كان ذلك مؤشرا على وءوء تلاعب فف رقم الأرباح المعد وققا لأساس الاسءءاق .

CA: ءشفر إلى الموءوءاف المءءءولة

CL: ءشفر إلى المطلوباف المءءءولة

$\Delta WC$ : ءشفر إلى الفءفر فف صافف رأس المال العامل

CFO: ءشفر إلى الفءفق النقءف من الأنشءة الفشفلفة.

$$( \Delta WC / CFO )_{t-o} - ( WC / CFO )_{t-1} = 0$$



**جدول (1) يوضح نتائج تحليل القوائم المالية حسب نموذج (Miller) لقياس مدى ممارسة في المصارف العاملة في الاقليم لإدارة الأرباح**

( $\Delta WC/C$ FO)t-0 - ( $\Delta WC/C$ FO)t-1 (إدارة الأرباح)	$\Delta WC/CFO$	CFO	$\Delta WC$	WC = CL- CA	CL	CA	السنة	اسم البنك
64.19486 9	- 0.244218	1478376 02977	- 3610456 4602	1807095 17536	3945843 01124	57529381 8660	2013	X 1
	- 0.632049	3910291 79958	- 2471497 75596	3587151 84592	6417340 76720	10004492 61312	2014	
	0.206325	- 4291693 0808	- 8854831 657	3888431 27570	6505889 08377	10394320 35947	2015	
	64.40119 3	- 8296118 91	5342799 5872	4165047 16980	5971609 12505	10136656 29485	2016	
- 37,365.3 67946	- 37,365.3 67946	4911215	- 1835093 55535	1479135 62258	1835886 03065	33150216 5323	2013	X 2
	- 1.521635	1250783 42006	- 1903235 22935	1599247 66736	3739121 26000	53383689 2736	2014	
	0.815880	2618498 6455	2136380 1985	2484264 01280	3525483 24015	60097472 5295	2015	
	0.786491	9813216 8034	7718005 9262	2379909 81839	2753682 64753	5133592465 92	2016	

628.4669 97	- 0.600152	- 2855913 7059	5810422 2822	5810422 2822	9736873 4478	15547295 7300	2013	X 3
	0.633244	1268205 5347	1657131 75508	1657131 75508	8468667 9131	25039985 4639	2014	
	628.4669 97	8456177 5463	2066471 63	2066471 63	1249036 68	33155083 1	2015	
	- 0.486629	- 3902198 4	2422185 21	2422185 21	1639256 52	40614417 3	2016	
-3.120849	0.931772	11443489 3	10662719 9	10560679 5	73564749 6	841254291	2013	X 4
	-0.300355	35500443 4	- 10662719 9	88533055	84227469 5	930807750	2014	
	-3.120849	20230630 3	- 63136744 9	23445158 1	14736421 44	170809372 5	2015	
	-2.756664	22289257	- 61443983	17200158 1	15350861 27	170708770 8	2016	

ويتضح من الجدول أن جميع المصارف العاملة في الاقليم والتي هو محل الدراسة تمارس إدارة الأرباح وذلك بموجب النتائج التي تم الحصول عليها في جدول رقم (1). وهذا يتفق مع نتائج عدة دراسات منها دراسة (Coppensa & Peek (2005) والتي بينت أن الوحدات الاقتصادية الخاصة في ثمانية أقطار أوروبية تمارس إدارة الأرباح، أما دراسة (Qiang & Terry (2005) فقد وجدت أن مديري الشركات الأمريكية يمارسون إدارة الأرباح في شركاتهم، بينما دراسة (Al jifri (2007) بينت أن المديرين لديهم دوافع مختلفة للتلاعب في صافي الدخل، كما وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شاهين (2012) في قيام إدارة المصارف العاملة في الاقليم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يثبت فرضية الاول والتي تبين قياس ممارسات الادارة الارباح من قبل المصارف العينة البحث.

ومن ذلك يتضح أن إدارات الوحدات الاقتصادية تمارس إدارة الأرباح وأن مديري هذه الوحدات يمارسون إدارة الأرباح لدوافع مختلفة (تمهيد الدخل، المكافآت والحوافز، تعاقدية، سياسية... )، - اختبار الفرضية الثانية التي تنص على (لا تدرك الإدارة المصرفية المخاطر الناجمة عن ممارسة عمليات إدارة الأرباح)

ولأغراض اختبار هذه الفرضية يتم تحليل البيانات الاستثمارات الدراسة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي برنامج (SPSS) واحتساب المتوسط الحسابي Mean لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، والانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف إجاباتهم لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاورها الرئيسية عن متوسطها الحسابي ، إلى جانب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمغروف- سمرنوف (1-Sample K-S)) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا. ويوضح الجدول رقم (2) نتائج هذا الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ( $sig. > 0.05$ ) مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

## جدول رقم (2)

## اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

مسلسل	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على المصروفات التشغيلية للمصارف	5	1.294	0.011
الثاني	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في بنود الاستثمارات في المصارف	5	1.480	0.007
الثالث	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في مكونات عناصر الأرباح في المصارف	5	1.120	0.012
الرابع	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في بنود الموجودات الثابتة في المصارف	5	1.385	0.003
الخامس	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في بنود حقوق الملكية في المصارف	5	1.968	0.001

0.001	1.931	5	انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف مبالغ حسابات الودائع فف المصارف	السادس
-------	-------	---	---	--------

هذا وبأجراء تحليل لفقرات الاستنباه للتعرف على مدى إدراك الإدارة المصرففة لمخاطر ممارسات إدارة الأرباح تم استخدام اختبار T للعبنة الواحدة (One Sample T test) فإذا كانت قفمة t المحسوبة اكبر من قفمة t الجدولفة التي تساوي 1.67 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05)، فإن الفقرة تكون إجابفة بمعنى أن أفراد العبنة فوافقون على محتواها، وإذا كانت قفمة t المحسوبة أصغر من قفمة t الجدولفة التي تساوي 1.67 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05)، فإن الفقرة تكون سلبفة بمعنى أن أفراد العبنة لا فوافقون على محتواها، وتكون آراء أفراد العبنة فف الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 والنتائج مبنفة فف الجدول التالي رقم (3) كما فبضح مما فلفف:

#### 1- انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على المصروفات التشغيلفة للمصارف

بلغ المتوسط الحسابف لجميع فقرات (التأفرر على المصروفات التشغيلفة) 4.4077، وقفمة t المحسوبة المطلقة 48.148 وهي اكبر من قفمة t الجدولفة والتي تساوي 1.67، و القفمة الاحتمالفة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما فدل على عدم إدراك الإدارة المصرففة لمخاطر انعكاس ممارسة إدارة الأرباح فف المصارف العاملة فف الاقلفم على المصروفات التشغيلفة.

#### 2- انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف بنود الاستثمارات فف المصارف

بلغ المتوسط الحسابف لجميع فقرات (التأفرر على بند الاستثمار) 4.3923، وقفمة t المحسوبة المطلقة 53.554 وهي اكبر من قفمة t الجدولفة والتي تساوي 1.67، و القفمة الاحتمالفة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما فدل على عدم إدراك الإدارة المصرففة لانعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف بنود الاستثمارات فف المصارف.

#### 3- انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف مكونات عناصر الأرباح فف المصارف

بلغ المتوسط الحسابف لجميع فقرات (التأفرر على الأرباح) 4.1500، وقفمة t المحسوبة المطلقة 36.858 وهي اكبر من قفمة t الجدولفة والتي تساوي 1.67، و القفمة الاحتمالفة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما فدل على عدم إدراك الإدارة المصرففة لانعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف مكونات عناصر الأرباح فف المصارف.

#### 4 - انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف بنود الموجودات الثابفة فف المصارف

بلغ المتوسط الحسابف لجميع فقرات (التأفرر على بنود الموجودات الثابفة) 4.3962، وقفمة t المحسوبة المطلقة 45 وهي اكبر من قفمة t الجدولفة والتي تساوي 1.67، و القفمة الاحتمالفة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما فدل على عدم إدراك الإدارة المصرففة لانعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف بنود الموجودات الثابفة فف المصارف.

#### 5- انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التفرفر فف بنود حقوق الملكفة فف المصارف

بلغ المتوسط الحسابف لجميع فقرات (التأفرر على بنود حقوق الملكفة) 4.2231، وقفمة t المحسوبة المطلقة 54.253 وهي اكبر من قفمة t الجدولفة والتي تساوي 1.67، و القفمة الاحتمالفة تساوي

0.000 وهف أقل من 0.05 مما فدل على عدم إفراف الإدارة المصرففة لانعكاس ممارسات إدارة الأرباف على التفرفر فف بنود حقوق الملكية فف المصارف.

6- انعكاس ممارسات إدارة الأرباف على التفرفر فف مبالغ حسابات الودائع فف المصارف بلغ المتوسط الحسابف لجمعف فقرات (التأفرفر على حسابات الودائع) 4.4308، وقيمة t المحسوبة المطلقة 50.357 وهف اكبر من قيمة t الجدولفة والتي تساوف 1.67، و القيمة الاحتمالفة تساوف 0.000 وهف أقل من 0.05 مما فدل على عدم إفراف الإدارة المصرففة لانعكاس ممارسات إدارة الأرباف على التفرفر فف مبالغ حسابات الودائع فف المصارف. وبذلك فتم قبول الفرضفة العدمفة وهف (لا تفرر الإدارة المصرففة المخاطر الناتجة عن ممارسة عملفات إدارة الأرباف)

جدول رقم (3)

تحلف فقرات (إفراف الإدارات المصارف العاملة فف الاقلفم لمخاطر ممارسات إدارة الأرباف )

الاحتمالفة (Sig)	قيمة t	المعيارف	المتوسط	الفقرة	
<b>1. انعكاس ممارسات إدارة الأرباف على المصروفات التشغيلفة للمصارف</b>					
0.000	47.837	0.541	4.54	5	Q1
0.000	27.799	0.841	4.19	5	2Q
0.000	37.481	0.664	4.40	5	Q3
0.000	44.124	0.577	4.48	5	Q4
0.000	43.777	0.572	4.42	5	Q5
0.000	48.148	0.51786	4.4077	جمع فقرات (المحور)	
<b>2. انعكاس ممارسات إدارة الأرباف على التفرفر فف بنود الاستثمارات فف المصارف</b>					
0.000	39.335	0.62260	4.3462	5	Q1
0.000	46.761	0.52966	4.3846	5	2Q
0.000	46.761	0.52966	4.3846	5	Q3
0.000	43.892	0.56112	4.3654	5	Q4
0.000	50.467	0.50450	4.4808	5	Q5
0.000	53.554	0.46351	4.3923	جمع فقرات (المحور)	
<b>3. انعكاس ممارسات إدارة الأرباف على التفرفر فف مكونات عناصر الأرباف فف المصارف</b>					
0.000	38.003	0.62983	4.2692	5	Q1
0.000	33.151	0.69690	4.1538	5	2Q
0.000	32.518	0.68489	4.0385	5	Q3

0.000	28.822	0.80158	4.1538	5	Q4
0.000	28.965	0.79283	4.1346	5	Q5
0.000	36.858	0.62607	4.1500		جميع فقرات (المحور)
<b>4. انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في بنود الموجودات الثابتة في المصارف</b>					
0.000	43.762	0.56913	4.4038	5	Q1
0.000	41.331	0.60260	4.4038	5	2Q
0.000	41.368	0.60541	4.4231	5	Q3
0.000	39.786	0.60509	4.2885	5	Q4
0.000	36.990	0.65320	4.3333	5	Q5
0.000	45.000	0.54792	4.3692		جميع فقرات (المحور)
<b>5. انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في بنود حقوق الملكية في المصارف</b>					
0.000	47.229	0.48624	4.1346	5	Q1
0.000	43.291	0.54648	4.2308	5	2Q
0.000	39.272	0.59536	4.1923	5	Q3
0.000	42.428	0.56414	4.2692	5	Q4
0.000	42.104	0.57177	4.2885	5	Q5
0.000	54.253	0.43504	4.2231		جميع فقرات (المحور)
<b>6. انعكاس ممارسات إدارة الأرباح على التغير في مبالغ حسابات الودائع في المصارف</b>					
0.000	41.843	0.57866	4.3077	5	Q1
0.000	43.959	0.57604	4.4615	5	2Q
0.000	46.706	0.53919	4.4423	5	Q3
0.000	46.812	0.54093	4.4615	5	Q4
0.000	44.124	0.57702	4.4808	5	Q5
0.000	50.357	0.49844	4.4308		جميع فقرات (المحور)

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "51" تساوي 1.67



### الاستنتاجات والتوصفات

1- ان إءارة الأرباح هف عبارة عن ممارسات من قبل الاءارات بعءم الموفقة على النءارفر المسءرءة من قسم المءاسبة ءول نءائء عمل المءصرف وفرض ءءفلها بعءف ءءقق غافاء واءءاف معفنة لصالء المءصرف، اء ءلءأ اءارات المءصرف الى عءة ممارسات للءاءفر على ارقام صافف الربء واءهاره بشكل أفضل من ءقفءه، وان هءه الممارسات ءاءء نءفء للءعارض فف المصالء بفن الوءلاء والموكلفن اء فءءف كل منهما الى ءعظفم منفعءه الشءصففة.

2- ءءءبر إءارة الأرباح شكلا من أشكال ءءلعب المءاسبف الءف فمارس ءون ءرق القوانفن و المعاففر المءاسبفة بعفء فقوم من ءلالها المءاسب باءءءءام معرفءه بالقواعء والقوانفن ، المباءف و المعاففر المءاسبفة لمعالءة الأرقام المسءة فف ءساباء الشركاء و ءءلعب بها لءقفم انءباع مءلل عن عاءء الشركة و مءاطرها ، و فءءءم فف ءلك مءموءة من الأسالف ابرزها ءءءم وءلقفص المءعمء للأرباح.

3- ءءءم ن عملفاء اءارة الأرباح العءفء من الوسائل والأسالف الءف ءءءءف ءءقق أغراض معفنة ءءمة للاءارة و من ءلك الوسائل:-

الءاءفر على المءصرفاء ءءشفلفة، الءاءفر على بنوء الموءوءاء، الءاءفر على الأرباح، الءاءفر على بنوء الموءوءاء ءءبءة، الءاءفر على بنوء ءقوق الملكفة، الءاءفر على ءساباء الوءائف.

4- ءقوم ءمفع المءصرف العاملة فف الاقفم بعملفاء ممارسة إءارة الأرباح بءرءة ءببرة ءلال السنواء المالفة الءف ءءءء للءرسة.

5- لا ءءرك الإءارة المءصرففة فف المءصرف العاملة فف الاقفم المءاطر الناءمة عن عملفاء ممارسة إءارة الأرباح.

### ءانفاً: ءءوصفاء:-

فف ضوء النءائء السابفة فوصف الباءءون بما فلف:-

1- ضرورة ءفعفل ءور الرقابف للسلءة النقففة (البنك المءركزف) فف الاقفم وءلك لءان ءءقفق فف المءصرف للءء من عملفاء ممارسة المءصرف لإءارة الأرباح ووصولاً إلى ءءقفق أفضل ءرءاء ءوءة للمعلواء المءاسبفة وءوفر ءاصفءف ءءفة والملاءمة ففها .

2- ضرورة فزفاء فاعلفة ءءنظفم المهنف لمهنة المءاسبة ءءقفق فف اقفم كورءسان واءءاء ما فلفم من إءراءاء لءنمفة وءطوفر كفاءاء أعضاءها ءاصة الءفن فءولون عملفاء ءقفق ءساباء المءصرف للءشف عن عملفاء إءارة الأرباح و من ءم الءء منها .

3- ضرورة الإسراع فف ءفعفل ءببفقاء قواعد الءوكمة الصاءرة عن السلءة النقففة على أن ءءءم فرض عقوباء على إءارات المءصرف الءف ءقوم بممارسة عملفاء إءارة الأرباح بعرض ءوفر ءءفة و الموضوءفة فف البفاناء المالفة المنشورة لءلك المءصرف فف السوق المالف.

4- ضرورة ءوعفة الإءارة المءصرففة للمءاطر الناءمة عن عملفاء ممارسة إءارة الأرباح وإنعكاسءها السلبفة على الأءاء المءصرفف .

### المصادر:

- الداعور جبر إبراهفم و عابء محمد نواف, 2009. أءرر السفساساء المءاسبفة لإءارة المكاسب على أسعار أسهم الوءءاءاء الأءءصاءفة المءءاءولة فف سوق فلسطين للأوراق المالففة "مجلة الجامعة الإسلامفة، سلسلة الأءراساء الإنسانفة المجلء السابع عشر العدد 845-809 .
- 2-الداعور جبر إبراهفم, 2013. أءرر ءطبفق بءاقة الأءاء المءوازن فف الءء من إءارة الأرباء. مجلة الجامعة الإسلامفة للأءراساء الأءءصاءفة والإءارفة، المجلء الءاءف والعشرون، العدد الءانف، ص - 101ص 161.
- 3-نور، عبء الناصر و مطر، محمد، (2013)، مءى ممارسة الإءارة فف الشركاء المساهمة العامة الأءرءفة لأسالفب إءارة الأرباء وانعكاساء ذلك على موءوقفة بفاناءها المالففة المنشورة. بءء مقءم لمؤءمر جمعفة المءاسبفن القاءونفنن، أفلول، 2013.
- 4-شاهفن، على عبءالله، " (2012) إءارة الأرباء ومخاطرها فف البفئة المصرففة: أءاسة ءلفللفة ءطبفقفة على المصارف الوطنفة الفلسطينية" ، جامعة البءرفن.
- 5- Aboody, D., and Lev, B., (1998). The Value Relevance of Intangibles: The Case of Software Capitalization. **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 36 P. 1998.
- 6-Aljifri, K. (2007), "Management and Motivations of Earnings Management: A Critical Perspective", **Journal of Accounting –Business & Management**, vol. 14, pp. 75-95.-
- 7-Amat, O. and Gowthorpe, C. (2005), "Creative Accounting: Some ethical issues of macro– and micro – manipulation", **Working paper series Available from www. ssrn .com.**
- 8-Anjum, N., Saif, I., Malik, Q., and Hassan, S., (2012). Earnings Management and Beneis k, w. Hand Brozovsky, j. A. ,( 2002) " Ethical of management earnings working paper, virgina polytechnic Institute and state University. Jan .
- 9-Benrud, E. (2011), A model of interest rate and loan covenant competition, **Journal of Modern Accounting and Auditing**, Vol. 7, No. 2, (February), pp. 193-201
- 10-Brown, S., and Hillegeist, S., (2006). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. Working paper, Emory University.

11-Christie, A., and Zimmerman, J., (1994). Efficient and Opportunistic Choice of Accounting Procedures: Corporate Control contests. **The Accounting Review**, Vol. 69, P. 539-566.

12-Clikman paul M.( 2003), where Auditors fear to tread : Internal Auditors Should be Proactive in Educating companies on in perils of Earnings Management and in Searching for signs of its Use, High Beam Research.

**13-COHEN .DANIEL A. AND ZAROWIN .PAUL,2010. ACCRUAL-BASED AND REAL EARNINGS MANAGEMENT ACTIVITIES AROUND SEASONED EQUITY OFFERINGS. JOURNAL OF ACCOUNTING AND ECONOMICS, , VOL. 50, ISSUE 1, PAGES 2-19**

14-COPPENSA, L. AND PEEK E. (2005), “AN ANALYSIS OF EARNINGS MANAGEMENT BY EUROPEAN PRIVATE FIRMS”, **JOURNAL OF INTERNATIONAL ACCOUNTING, AUDITING & TAXATION**, VOL. 14, No. 1, PP. 1-17.

15-Dechow, P., Sloan, R., and Sweeney, A., (1995). Detecting Earnings Management. **The Accounting Review**, Vol. 70 (2), P. 193-225.

16-Dichev, L., Graham, J., Harvey, C., and Rajgopal, S., (2012). Earnings Quality: Evidence from the Field (September 9, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2103384>.

17-Domash, H., (2005), spot Accounting Red Flags The Easy way. Available from : [www.winninginvesting.com](http://www.winninginvesting.com).

18-Firms' Profitability: Evidence from Pakistan. **European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences**, ISSN 1450-2275 Issue 47.

19-Friedlan, J.M., (1994). Accounting choices of issuers of initial public offerings. **Contemporary Accounting Research**, vol. 11, P. 1-31.

20-Giroux, G. (2004), *Detecting earnings Management*, Hoboken, No.1, John Wiley and Sons Inc.

21-Healy, P., (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 7, (1985), P. 85-107.

22-Healy, P.and Wahlen, J. (1999). *A review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting*, Accounting Horizons, Vol.

13, No. 4:368.



- 23-**IBRAHIM , SALMA AND LLOYD, CYNTHIA, 2011, .** THE ASSOCIATION BETWEEN NON-FINANCIAL PERFORMANCE MEASURES IN EXECUTIVE COMPENSATION CONTRACTS AND EARNINGS MANAGEMENT. *JOURNAL OF ACCOUNTING AND PUBLIC POLICY*, VOL. 30, ISSUE 3, PAGES 256-274
- 24-Magrath, L., and L.G. Weld. 2002. Abuse Earnings Management and Early Warning Signs, Available From:  
<http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm>.
- 25-Mckee ,T, (2005), *Earnings Management ,an executive perspective*, Mason ,O.H, Thomson .
- 26-Mulford, C. E. Comisky (2002), The Financial Numbers Game. John Wiley & Sons Inc.
- 27-Mulford, c., and comiskey, E ( 2005) creative cash flow Reporting : Uncovering sustainable Financial Performance . John Wiley and Sons Newjersey.
- 28-Parfet , W. (2000) commentary: accounting subjectivity and earnings management : A , preparer perspective, Accounting Horizons, Vol. 14, No 4.
- 29-Qiang, CH. And Terry, W. (2005), “Equity Incentives and Earning Management”, *Accounting Review*, vol. 80, No. 2, pp. 441-480.
- 30-Ronen, J & yaari, V (2008), *Earnings management: emerging insights in theory, practice, and research*, New Yourk , N.Y, Springer .
- 31- Richardson, S., Sloan R., and Soliman M., (2001). Information in Accruals about the Quality of Earnings, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- 32-Roychowdhury , Sugata ,2006. Earnings management through real activities anipulation .Journal of Accounting and Economics 42 , 335–370.
- 33-Young, S., (1999). Systematic measurement error in the estimation of discretionary accruals: An evaluation of alternative modeling procedures. *Journal of Business, Finance and Accounting*, Vol. 26. P. 833-862.



---

## Abstract

Earnings are the powerful indicators of the banks business activities. Consider as one of the most important problems facing companies, investors and financial analysts through the financial information of these companies from misleading data affect their decisions and financial analysis on the real performance of these banks. In view of the flexible nature that allows accounting standards and developed by the banking departments to hide the impact on fluctuations and changes into declared earning contrary to the actual economic performance, which calls for research on the factors and motives and the consequences of it and what researchers are trying to highlight in this research, especially in the banking environment. Most important what distinguishes this research, besides the analytic study, includes an applied study in the banks operating in the Kurdistan Region as a sensitive environment working with the funds of others and an irregular financial leverage. So to stand up the extent of the implementation of earning management operations in these banks and the extent of the Bank's management's awareness of the seriousness of this phenomenon and the resulting problems and make recommendations to avoid them.